Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (4), Issue (2): 28 Feb 2020
P: 97 - 109

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (4)، العدد (2): 28 فبراير 2020 م
ص: 97 - 109

Negative Grammatical Assumption- descriptive analytical study

Nazek Nabeil Azzam

Faculty of Science and Arts || Al- Jouf University || KSA

Abstract: The purpose of this study is to shed light on the concept " Negative Grammatical Assumption" descriptive analytical study by explaining it's meaning, origin, purpose and follow its examples in selected authoresses and analytic it. It's one of methods that Grammarian use to explain rules of the Arabic syntax. Grammarian intends to mention negative exemplifying phrases with text on abstention of simulation depending on grammar assumption and vision. It stated in spite of its inexistence in Arab talks, formulating it among statements that evoke refusal as in "you shouldn't say this", "it shouldn't be permitted", "it's not good to say", "your saying is offensive"... it aim is imaginative and educational.

Keywords: Grammatical Assumption, Assumption negative cases, Exemplifying phrases, examples in negative.

الافتراض النحوي "الممتنع"- دراسة وصفية تحليلية
كتابا: "معاني القرآن" و "الأصول في النحو" أنموذجًا

نازك نبيل عزام

كلية العلوم والآداب || جامعة الجوف || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مصطلح الافتراض النحوي الممتنع، بدراسة وصفية تحليلية؛ ببيان مفهومه ونشأته وغايته، واستقراء أمثلته في مؤلفات مختارة وتحليلها. فهو من الأساليب التي لجأ إليها علماء اللغة في شرح قواعد النحو العربي، إذ يعمد النحوي إلى ذكر عبارات تمثيل سالبة، مع النص على امتناع محاكاتها، قائمة على افتراض النحوي وتصوّره، يأتي بها ولا وجود لها في كلام العرب، يسوقها ضمن عبارات توحي بالرفض، مثل: "لا يجوز أن تقول هذا"، "ولو قلت هذا لما جاز"، "لا يحسن أن تقول"، "قبيح قولك"... والغاية منها غالبًا تصوريّة تعليمية.

الكلمات المفتاحية: الافتراض النحوي، المسائل الافتراضية الممتنعة، عبارات التمثيل، الأمثلة السالبة.

المقدمة

ارتبط التأليف في النحو العربي بالتعليم ارتباطًا وثيقًا، منذ ظهور كتاب سيبويه، وحتى يومنا هذا، إذ يعدّ التعليم في مقدمة الأغراض التي يضعها النحاة نصب أعينهم عند وضعهم لمؤلفاتهم النحوية، وقد لجأ علماء اللغة في شرح قواعد النحو إلى طرق عدة من أبرزها عبارات التمثيل، وتنوعت هذه العبارات بناء على المعايير النحوية؛ فمنها ما يُحكم عليها بالصحة والجواز، وأخرى مصطنعة خرجت عن المعيار، فيُحكم عليها بالخطأ وعدم الجواز، وينص على امتناع محاكاتها، وهذا النوع الأخير هو ما يسمى بـ الافتراض النحوي الممتنع؛ لأنه قائم على افتراض النحوي وتصوره، يأتي به ولا وجود له، يسوقه ضمن عبارات توحي بالرفض، مثل: "لا يجوز أن تقول هذا"، "ولو قلت هذا لما جاز"، "لا يحسن أن تقول"، "قبيح قولك"... والغاية منه تصورية تعليمية. وهو ما سيتناوله البحث بالدراسة.

مشكلة وأسئلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1. ما المقصود بالنحو الافتراضي؟
2. ما المقصود بالنحو الافتراضي الممتنع؟
3. ما أصول النحو الافتراضي الممتنع؟
4. ما الغاية من النحو الافتراضي الممتنع؟
5. هل وُجِد عند النحاة بشتى مذاهبهم، أم كان عند مذهب معين؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مصطلح الافتراض النحوي الممتنع، ببيان مفهومه وأصوله ونشأته وغايته، واستقراء أمثلته في مؤلفات مختارة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تلقي الضوء على مصطلح الافتراض النحوي الممتنع؛ فتعمد إلى تعريفه، وبيان أصوله، وغايته، ورصد أمثلته وتحليلها، ونصّ النحاة فيها على عدم صحتها بعبارات واضحة، لتكون ماثلة أمام العيان بوصفها نموذجا للمثال الممتنع الخاطئ، فلا يقع فيه المتعلّم، أو إذا عرضت عليه استطاع أن يوجهها الوجهة الصحيحة.

منهجية البحث:

جاءت الدراسة في مبحثين، الأول جانب نظري للتعريف بالافتراض النحوي الممتنع وبيان نشأته وغايته، من خلال دراسة وصفية. والآخر جانب تطبيقي؛ استخدم فيه المنهج الاستقرائي، في تتبع أمثلة الافتراض النحوي الممتنعة، وجمعها وبيان تحليل النحوي لها، في مؤلفين؛ "معاني القرآن" للفراء، و"أصول النحو" لابن السراج. وقد عُمِد بعد ذلك إلى تصنيفها في مجموعات، اقتضتها طبيعة تلك الأمثلة، لتمثل أطرًا عامة، تسهل عملية تحليلها.

ثم ختم البحث بالإشارة إلى أبرز النتائج التي عُرضت في أثنائه.

الدراسات السابقة:

طُرح موضوع الافتراض النحوي في غير موضع في الدراسات الحديثة، منها "الافتراض النحوي عند سيبويه (دراسة وصفية تحليلية)" للباحثة إسراء الدوري في رسالة ماجستير في جامعة صنعاء عام 2009 بيَّنت فيه مفاهيم مختلفة وجوانب متعددة للافتراض النحوي عند سيبويه على وجه الخصوص، واستنتجت أن معظم القواعد أو المسائل التي ذكرها سيبويه في كتابه هي مفترضة وموسعة سواء أكانت موجودة ووضعوا القواعد عليها، أم مما لم تكن موجودة، فافترض القاعدة النحوية أو الصرفية لها، والتي كونت الأساس اللغوي والنحوي الواسع الموجود لدينا.

وكذلك بحث بعنوان "التصور الافتراضي في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه"، للدكتور محمد فضل الدلابيح، المنشور في مجلّة أبحاث كليّة التربية الأساسية. المجلد 10 العدد.2 عام 2011م. يهدف فيه إلى بيان المرتكزات العلمية الموضوعية التي انطلق منها سيبويه في بناء القاعدة النحوية وفق تصوّر افتراضي، قائم على عدة تصوّرات، منها: الافتراض القائم على كثرة الاستعمال، الافتراض القائم على التقديم والتأخير، الافتراض القائم على إزالة الشك من نفس المخاطب... وبيّن فيه اعتماد سيبويه على عقله وفكره وانطلاقه من الواقع اللغوي الذي اتّخذه

ميدانا لبحثه من خلال استقراء أساليب التوظيف اللغوي والموازنة بين القرائن اللفظية والقرائن اللغوية للخروج بالهيكل النحوي المجرد.

والملاحظ أن الدراستين السابقتين اهتمتا بموضوع الافتراض عند سيبويه في صياغة القاعدة النحوية، بحيث كان التركيز على أمثلة يصلح القياس عليها؛ حيث افترض سيبويه على أساسها قاعدة نحوية أو صرفية، بناء على مرتكزات علمية موضوعية. بينما موضوع البحث هنا يرتكز على الافتراض النحوي الممتنع القياس عليه، ومخالف للقاعدة.

وقد نشر الأستاذ الدكتور عبدالله أحمد مقالا في موقع الألوكة الأدبية واللغوية عام 2015 بعنوان "الافتراض النحوي (الافتراض في النحو) عرّف فيه مصطلح الافتراض النحوي، وذكر رأي الباحثة نجاح العتابي، في رسالة الماجستير، بعنوان: "الافتراض في النحو العربي"، الذي بينت فيه أن النحاة المتقدمين لم يؤسسوا لمصطلح الافتراض، ولم يصرّحوا بهذه اللفظة، على الرغم من أنّ فكرة الافتراض بوصفها أمرًا ظنيًا احتماليًا قائمًا على الصورة والخيال، فكرة متأصلة في الدرس النحوي منذ بداية النشأة؛ غير أنها بدأت يسيرةً، ثم أخذت تدخل في حيز التعقيد شيئًا فشيئًا.

وأشار إلى أن كتاب سيبويه حافل بالأمثلة الافتراضية في مقال آخر على نفس الموقع، بعنوان "لمحة عن الافتراض النحوي وأصنافه. ولكنّه تحدث عن الافتراض بشكل عام، ولم يخصصه بالافتراض الممتنع. وأما الباحثة العتابي فقد استفاضت بالحديث عن فرضية العامل، بعد أن بينت مفهوم مصطلح الفرضية في النحو العربي.

المبحث الأول: الافتراض النحوي الممتنع؛ مفهومه، ونشأته، وغايته

نظرا لارتباط التأليف في النحو العربي قديما بالتعليم –غالبًا- ، فقد نوّع النحاة في الطرق المتّبعة في شرح القواعد، ولعلّ أبرزها استخدامهم لعبارات التمثيل، وقد تنوّعت هذه العبارات بناء على المعايير النحوية –كما تقدم- وستقتصر الدراسة على العبارات المصطنعة التي خرجت عن تلك المعايير، ونص على امتناع محاكاتها، وهي ما تسمى بـ "الافتراض النحوي الممتنع".

صحيح أن هذه التسمية- الافتراض النحوي الممتنع، ليس لها وجود في كتب النحو القديمة، بيد أن مدلولها ظهر في أول كتاب في النحو؛ فسيبويه (180هـ) في "الكتاب" يطلق أحكامًا على تراكيب متصورة ومفترضة، يسوقها من باب "فإن قلت"، أو "أما قولك" يحللها وينص على امتناع محاكاتها بصورة أو بأخرى. (بدارنة، 2008: 48- 79).

فما هو الافتراض النحوي الممتنع؟ وكيف تجلى في كتب بعض النحاة؟ هذا ما يحاول البحث الحالي دراسته وإلقاء الضوء عليه.

المطلب الأول: مفهوم الافتراض النحوي الممتنع

بداءة لابدّ من تعريف الافتراض النحوي بشكل عام، وقد عرّفه الأستاذ الدكتور عبدالله أحمد بقوله: "الافتراض النحوي: يدل على تقدير أشياء لا وجود لها في الواقع، والنتائج المتحصلة منها تكون صادقة قياسًا مع الفرض نفسه، في حين أنها تكون كاذبة قياسًا مع الواقع المعقول". (حسن، الافتراض النحوي، 2015، https://www.alukah.net)

ويقصد بذلك ما جاء به النحاة من أمثلة قائمة على الافتراض والتصور لإيضاح القاعدة النحوية، وتصاغ هذه الأمثلة بمحاكاة قاعدة معينة، ولكن لا وجود لها في واقع اللغة المعقول.

أما الافتراض النحوي الممتنع، فهو تلك الأمثلة المغلوطة القائمة على تصوّر النحوي، حكم عليها بالقبح أو عدم الجواز أو الضعف، ونصّ على امتناع محاكاتها، لا وجود لها في كلام العرب، ويؤتى به –غالبًا- لغاية تعليمية.

المطلب الثاني: نشأة الافتراض النحوي الممتنع

لم يكن النحو الافتراضي وليد علماء النحو؛ إذ تأثر به النحاة من الفقهاء، أولاً، ومن أصحاب المعاجم، ثانيًا؛ فالافتراض أسلوبٌ فقهيٌّ معروف، نشأ منذ زمن النبي- صلى الله عليه وسلم- واستمر حتى أواخر العصر الأموي حينما ظهر الإمام "أبو حنيفة" (80هـ)، فاتسع وبلغ ذروته، وصار مستوعبًا للحوادث المتجددة والمستبعدة. (القرطبي، 2003: 283/2).

والفقه الافتراضي: هو البحث في مسائل لم تقع فعلاً، فيُقدر وقوعها، وهو اجتهاد الفقيه في وضع الحكم الشرعي لما لم يقع بعد من الحوادث، والنوازل المقدرة. وسمي أتباعه بـ"الأرأيتيين"، و"أصحاب أرأيت"، و"الآرائيين" (القرطبي، 2003: 285/2)، كقولهم مثلاً: "أرأيت رجلاً توضأ وضوءه للصلاة، فمكث على وضوئه ذلك يومًا، أو يومين، أو ثلاثة أيام، ولم يحدث ولم ينم، أيصلي بذلك الوضوء؟ " (الشيباني، 1990: 88/1)، فأفاد منه النحاة منذ زمن مبكر، ولا غضاضة على هذا التأثر، ولا حرج منه؛ لأنّ الافتراض قائم على تصور القضية على نحو ما، وقد يصح هذا الافتراض، وقد لا يصح، وإنما يصح إذا أثبتت القاعدة النحوية صحة التصور الذي يقوم عليه المثال الافتراضي، ولا يصح إذا أثبتت القاعدة خلاف ذلك. (الدلابيح، 2005: 94).

وقد أقر النحاة بأنهم احتذوا في أصولهم أصول الفقه، عند الحنفية خاصة، فهذا ابن جني يصرح فيقول: "ينتزع أصحابنا العلل من كتب محمد بن الحسن الشيباني[صاحب أبي حنيفة]؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق". (ابن جني، 1913: 163/1).

أما تأثر النحويين بأصحاب المعاجم؛ فيتضح بالمنهج الذي اتبعه الخليل، مثلاً، في جمعه للمادة اللغوية، إذ يقوم على أساس "تقليب الظاهرة إلى عدة أوجه تحتملها الوقائع اللغوية البتة، ولكنها تصلح للقياس عليها إذا جدّ في الحياة العلمية أو الاجتماعية جديد". (الحلواني، 1979: 297/1).

فكأن الأمر صار مرانًا عقليًا، تأثر به النحويون، ينم عن عمق التصور للمعايير النحوية.

المطلب الثالث: غاية الافتراض النحوي الممتنع

لا تختلف الغاية من الافتراض النحوي عنها في الفقه الافتراضي؛ إذ لجأ الفقهيون للمسائل الافتراضية لغرض الإحاطة بعلمها، فيكون الفقيه على بصيرة منها إذا وقعت، ولما سئل أبو حنيفة عن سبب إعمال فكره بتلك المسائل، أجاب: "إنا لنستعد للبلاء قبل نزوله، فإذا ما وقع عرفنا الدخول فيه والخروج منه" (الخطيب البغدادي، 1997: 348/13). وكذلك كان النحويون، يعرضون لمسائل افتراضية، قائمة على تصورهم بعد استقراء المعايير النحوية، وبيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات، لغايات تعليمية، ويذكرون أمثلة ممتنعة ينصون على عدم جوازها كي لا يقع فيها المتعلم، بيد أنّ هذا الغرض أخذ بالتعقيد شيئا فشيئا، فأخذوا يدونون أمثلة افتراضية متشعبة، ربما لإظهار مهارة أصحابها في إيجادها، أو لاختبار المتعلمين من الدرجة العالية، لا المبتدئين، كقولهم مثلا: "ضرب الضارب الشاتم القاتل محبك وادّك قاصدك معجبًا خالدًا في داره يوم عيد". فقال فيها السيوطي: "مسالة من تخريج ابن العريف تبلغ من وجوه الإعراب ألفي وجه، وسبعمائة ألف وجه، وأحدًا وعشرين ألف وجه، وستمائة وجه" (السيوطي، 2003: 227/5)، فجدير بنا ألا نحاول الابتعاد بالبحث النحوي، وبالمادة النحوية عن غايتها – الفهم والإفهام، بأن ندخل فيها بحوثًا هي أقرب إلى الجدل العقيم منها إلى الدراسة اللغوية.

وفي ذلك قال عبد الوارث سعيد " دأبوا على خلق مشاكل لا أصل لها، وافتراض أساليب وتراكيب لم ترد لها نظائر عن العرب، بل لا أمل في أن ترد يومًا على لسان متكلم بالعربية، ثم أخذوا يتجادلون حولها ويعللون، وما أكثر هذا الضرب في الكتب المطولة، فالكتاب لسيبويه حافل بتلك الأمثلة الافتراضية" (سعيد، 1985: 32).

ويمكن تلخيص الغاية من النحو الافتراضي بالنقاط الآتية:

1. إظهار مهارة النحاة في إيجاد تلك الأمثلة الافتراضية الممتنعة.
2. اختبار المتعلمين من الدرجة العالية.
3. لغايات تعليمية، فيُذكر المثال المغلوط ويُنص على عدم جوازه لمخالفته لمعيار الحكم النحوي؛ كي لا يقع فيه المتعلم.

المبحث الثاني: مسائل افتراضية ممتنعة

كثرت في بعض كتب النحو المسائل الافتراضية الممتنعة؛ بغية لفت نظر طالب العلم إلى بيان عدم جوازها في حال وقوعها، فترد أمثلة أو صيغا يحكم عليها بالخطأ أو عدم جواز القياس عليها، لعدم صحة استعمالها، ثم تذكر – تلك الكتب- الصواب الذي يجب إحلاله محل الاستعمال الخاطئ.

وعملية استقراء "الأمثلة السالبة"، يعد أسلوبًا للمحافظة على سلامة اللغة العربية مع التطور في الاستخدام. ومن هذا المنطلق سيعرض هذا المبحث مسائل افتراضية ممتنعة، حكم عليها بأحد العبارات التي أشير إليها سابقا، وهي: "القبح"، "الضعف"، "عدم الجواز"، "المحال"، "لا يستحسن"، وكل هذه العبارات جاءت أحكامًا على تراكيب مفترضة غير مسموعة عن العرب؛ من تصور النحوي نفسه، وتلك العبارات تختلف في درجتها تبعًا لدرجة مخالفتها لنظام التركيب النحوي أو الدلالي.

ومعرفة هذه الافتراضات النحوية، مسألة مهمة لطالب العلم، وإن شعر بعدم حاجته لها، كي يتجنب الوقوع فيها، أو إذا عرضت عليه استطاع أن يوجهها الوجهة الصحيحة، فكما قال أبو حنيفة – كما مر سابقًا- إنا لنستعد للبلاء قبل نزوله، فإذا ما وقع عرفنا الدخول فيه والخروج منه" (الخطيب البغدادي، 1997: 348/13). والجاحظ (255هـ) ينقل لنا عن الخليل بن أحمد (175هـ) أنه قال: "لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه" (الجاحظ، 1969: 37/1).

ويعلق أبو شمر قائلاً: " فإذا كان لا يتوصل إلى ما يحتاج إليه إلا بما لا يحتاج إليه، فقد صار ما لا يحتاج إليه يحتاج إليه". (الجاحظ، 1969: 37/1).

وتجدر الإشارة إلى أن الأمثلة الافتراضية الممتنعة لم تنفرد بها مدرسة نحوية دون أخرى؛ فنجدها عند علماء النحو في المدرسة البصرية، كما نجدها عند علماء النحو في المدرسة الكوفية، وكذلك عند علماء المدرسة البغدادية.

وسيعمد هذا المبحث إلى رصد أمثلة الافتراض النحوي الممتنع في مؤلَّفين، أحدهما لنحوي من المدرسة الكوفية، والآخر لنحوي من المدرسة البغدادية،- وأمّا المدرسة البصرية فهناك دراسات مستفيضة في كتاب سيبويه حول الافتراض وقد أشير إلى بعضها في الدراسات السابقة- . وهذان المؤلفان هما:

1- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ)- وسيكتفى بالجزء الأول كي لا يتضخم البحث- .
2- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن سراج (316هـ).

وبعد رصد أمثلة الافتراض النحوي، يعمد البحث إلى تحليلها وتصنيفها ضمن اعتبارات تقتضيها طبيعة ذلك الافتراض، وشرحها حسب ما جاء في كل مصنف.

المطلب الأول: من المسائل الافتراضية الممتنعة في كتاب معاني القرآن

يقف الفراء في هذا الكتاب على كل ما يشكل في القرآن، ويحتاج إلى إعمال الفكر في فهمه، معتمدًا على مقدرته النحوية واللغوية الفذة؛ فيلجأ إلى عرض أمثلة كثيرة لتبسيط التركيب في الآية القرآنية وتوضيحه، وستقتصر الدراسة على استقراء الأمثلة الافتراضية الممتنعة، فيعمد البحث إلى رصدها وجمعها، ثمّ تصنيفها ضمن مجموعات، والإشارة إلى رقم الجزء والصفحة التي وُجدت بها بين قوسين بعد المثال، على النحو الآتي:

1- مثال افتراضي يدور حول مسألة الإضافة

1. لم تقل العرب: هذا حق الحق، هذا يقين اليقين. (الفراء، 2001: 33/1)

التحليل:

ذكر أن العرب لم تقل هذا المثال، وإنّما هو من افتراضه، ليوضح أنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، فذكر المثال الممتنع، ثم ذكر الصواب: هذا حق اليقين؛ لأن "حق" تختلف عن اليقين.

2- أمثلة افتراضية تدور حول مسألة الإنابة

1. لا تقولُ: لو قمتَ لأقومنَّ. (85/1)
2. محال أن تقول: إن تأتني وأنت مُحْسِنٌ. (23/1)

التحليل:

وضّح امتناع استخدام "لو" مع الفعل الماضي في المثال الأول؛ لأنّ "لو" في المعنى ماضية؛ وذلك بافتراض نحوي ممتنع، لم يرد على لسان العرب فأشار إلى ذلك بقوله: "لا تقولُ"، ثمّ بين أن الصواب استخدام "لئن"؛ لأنّها في المعنى مستقبلية. فيقال: لئن قمتَ لأقومنَّ. وفي المثال الثاني بيّن عدم صلاحية وقوع الواو في جواب الجزاء، وإنما تقع فيه الفاء، وضّح ذلك بافتراض نحوي ممتنع نص على امتناعه بقوله "محال أن تقول"، ثم ذكر الصواب: إن تأتيني فأنت محسن.

3- مثال افتراضي يدور حول مسألة الاسم والضمير

1. لا يقولون: قَتَلْتَكَ، ولا أحْسَنْتَ إليك. (334/1)

التحليل:

بيّن الفراء أنّ العرب إذا أوقعت فعل شيء على النفس لا تكني فيه عن الاسم. والصواب: قَتَلْتَ نفسَك، أحسنتَ إلى نفسِك.

4- مثال افتراضي يدور حول مسألة التعدي

1. ألا ترى أنك لا تقول: علِّمني علمًا أنتفعُه. (157/1)

التحليل:

لا يجوز في هذا التركيب أن يتصل الضمير في الفعل "انتفع"؛ لأنّه لا يتعدّى بنفسه، وإنما يحتاج إلى حرف جر. والصواب: علِّمني علمًا انتفع به.

5- أمثلة افتراضية تدور حول مسألة الحذف

1. لا يجوز أن تقول: اتق الله محسنًا (وأنت تضمر كن). (296/1)
2. لا يصلح أن تقول: انصرنا أخانا (وأنت تضمر تكن). (296/1)

التحليل:

امتنع في التركيبين حذف "تكن" الواقعة في جواب الطلب خشية التباس المعنى. والصواب: اتق الله تكن محسنًا، وانصرنا تكن أخانا.

6- أمثلة افتراضية تدور حول مسألة الرتبة

1. لم يجز لك أن تقول: إذا غُدوةً كان فأْتِنا. (363/1)
2. لا تقول: إن عبد الله يقم أبوه يقم. (442/1)

التحليل:

امتنع في التركيب الأول تقدم خبر "كان" عليها، فذكر مثالا مغلوطا من افتراضه، وأشار إلى مخالفته للقاعدة وعدم جوازه، بقوله: "لم يجز لك أن تقول" ثم ذكر الصواب: إذا كان غُدْوَةً فأْتِنا.

وامتنع في التركيب الثاني أن يُبتدأ جواب الجزم باسم (أبوه)؛ لأنّ الأصل في جواب الجزاء أن يستقبل بفاء، فإن لم تكن استقبل بجزم. والصواب: إن عبدُ الله يقم يقم أبوه.

7- مثال افتراضي يدور حول مسألة المطابقة

1. لا تقول: أخوك وأبوك يزورني. (45/1)

التحليل:

امتنع في هذا التركيب إفراد الفعل "يزورني"؛ لأنه إذا تقدم الفاعل على فعله وجب المطابقة بينهما بالعدد. والصواب: أخوك وأبوك يزورانني.

المطلب الثاني: المسائل الافتراضية الممتنعة في كتاب الأصول في النحو

يختص كتاب الأصول في النحو بمكانة خاصة في تاريخ النحو العربي، لما لصاحبه من مقدرة بارزة في القياس والتعليل؛ فحظيت آراؤه بالذيوع والانتشار بين الدارسين، والمتأمل في هذا الكتاب يعرف أن ابن السراج كان منهجيًا ثاقب النظرة في عرض مادة كتابه بشكل عام، وفي عرضه للأمثلة بشكل خاص؛ فعبارات التمثيل في هذا الكتاب تشمل أنماطًا عديدة، منها: عبارات تمثيل موافقة للشواهد المطردة، يمكن محاكاتها لمطابقتها للقواعد. وعبارات تمثيل للشاذ والنادر من المسموع في بعض كلام العرب، وهذه لم تأت على القاعدة المطردة ولكنّها سمعت عن العرب ولا تُخطّأ. وعبارات تمثيل للمتخيل الممكن؛ أي مما لم يسمع عن العرب، وهي من افتراض ابن السراج، لكن يمكن وقوعها وليست بممتنعة. وعبارات تمثيل لما لا يصح قوله، وهذه أيضا عبارات متخيلة ولكنها تختلف عن سابقتها؛ في أنها عبارات خاطئة مخالفة للقاعدة ويمتنع محاكاتها، وينص ابن السراج على ذلك عند ذكرها بعبارات تشير إلى الرفض.

وبما أن البحث منصب على حصر الأمثلة الافتراضية الممتنعة فقد اقتُصِر على جمع أمثلة النمط الرابع من عبارات التمثيل، من هذا الكتاب، وبعد استقراء تلك الأمثلة، تم تصنيفها في عدة مجموعات اقتضتها طبيعة ذلك الافتراض وهي على النحو الآتي:

1- أمثلة افتراضية تدور حول مسألة الإضافة

1. لا يجوز أن تقول: زيدٌ أفضلُ الحجارةِ. (ابن السراج، 1988: 6/2).
2. لا يجوز أن تقول: صلاةُ الأولى. (8/2)
3. لا يجوز أن تقول: مسجدُ الجامعِ. (8/2)

التحليل:

امتنع في التركيب الأول إضافة "أفضل" إلى "الحجارة"؛ لأن "زيد" ليس من جنس "الحجارة" فأفعل التفضيل تضاف إلى اسم يكون ما قبلها بعض منه أو من جنسه. والصواب: زيد أفضل القوم.

وامتنع في التركيب الثاني والثالث إضافة الشيء إلى نفسه، فالصلاة هي نفسها الأولى، والمسجد هو نفسه الجامع، وابن السراج يرى أنّ من أضاف فجواز إضافته على إرادة: هذه صلاة الساعة الأولى، وهذا مسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع.

2- أمثلة افتراضية تدور حول مسألة الاختصاص

1. لا يجوز أن تقول: مررت بيضرب، ولا ذهبت إلى قام. (55/1)
2. لا يجوز أن تقول: لم زيد. (55/1)
3. لا يجوز أن تقول: اختصم زيدٌ فعمرٌو، جمعت زيدًا فعمرًا. (76/2).
4. لا يجوز أن تقول: جئتك كي زيدٌ يقولَ ذاك. (231/2).
5. لا يجوز أن تقول: مررت بزيدٍ لكن عمرو. (56/2)

التحليل:

التركيب الأول والثاني: الحروف ثلاثة أقسام: قسم يختص بالدخول على الأسماء فيعمل بها، ولا يصلح للدخول على الأفعال، وقسم يختص بالدخول على الأفعال فيعمل بها، ولا يصلح للدخول على الأسماء، وقسم يدخل على الأسماء والأفعال فلا يعمل بها، لذلك امتنع في التركيب الأول دخول الباء على الفعل؛ لأنّها مختصة بالدخول على الأسماء، وكذلك حرف الجر "إلى". والصواب: مررت بالضارب، وذهبت إلى المقام. وامتنع في التركيب الثاني دخول "لم" على الاسم؛ لأنها مختصة بالدخول على الفعل. والصواب: لم يأتِ زيدٌ.

امتنع التركيب الثالث لوقوع الفاء مع فعل يقع من اثنين معًا؛ لأن الفاء توجب المهلة بين الأول والثاني. والصواب: اختصم زيدٌ وعمرٌو، وجمعت زيدًا وعمرًا.

وامتنع في التركيب الرابع دخول "كي" على اسم؛ لأنّها تختص بالدخول على الأفعال، والصواب: جئتك كي يقولَ زيدٌ ذاك.

وفي التركيب الخامس لا يجوز أن تأتي "لكن" بعد فعل موجب- - غير منفي؛ لأنها تستخدم للاستدراك بعد النفي والصواب: ما مررت بزيد لكن عمرو.

3- أمثلة افتراضية تدور حول مسألة التعدي واللزوم

1. لا يجوز أن تقول: قيم زيد. (77/1)
2. لا يجوز أن تقول: ما أضرب زيدًا عمرًا. (108/1).
3. لا يجوز أن تقول في احرنجم احْرَنْجَمْتُه. (138/3)

التحليل:

في التركيب الأول لا يجوز أن تبني من الفعل اللازم "قام" فعلاً مبنيًّا للمجهول؛ لأنه فعل لازم. والصواب: قام زيد.

في التركيب الثاني لا يجوز أن يتعدى فعل التعجب "ما أضرب" إلا إلى فاعله في الحقيقة و "زيد" في الحقيقة هو الضارب، أما "عمرو" فلا يجوز نصبها. والصواب: ما أضربَ زيدًا لعمرٍو.

التركيب الثالث: الفعل الذي يأتي على وزن "افعنلل" لا يتعدى، فلا يجوز فيه "افعنله".

4- أمثلة افتراضية تدور حول مسألة التوكيد

1. ألا ترى أنك لا تقول: رأيت زيدًا كله. (9/2).
2. لا يجوز أن تقول: رأيت أجمعين. (21/2).
3. لا يجوز أن تقول: مررت برجلٍ أجمع. (21/2)

التحليل:

امتنع في التركيب الأول والثالث التوكيد بـ"كل" و "أجمع" على ما لا يجوز فيه التبعيض أو التفرقة؛ لأن "زيد" لا يجوز فيه التبعيض، وكذلك "رجل" لا يجوز فيه التفرقة. والصواب: رأيت زيدًا نفسه، مررت بالقوم أجمعين.

وفي التركيب الثاني "أجمعين" لا تكون إلا تابعة؛ أي مؤكدة لشيء سابق. والصواب: رأيت القوم أجمعين.

5- أمثلة افتراضية تدور حول مسألة الرتبة

1. لا يجوز أن تقول: ضرب غلامُه زيدًا. (87/1).
2. خطأ أن تقول: دارَك أعجب زيدًا دخولُ عمرٍو. (137/1).
3. لا يجوز أن تقول: مررت راكبًا بزيد (وأنت تريد "راكبًا" حالا لزيد). (215/1).
4. لا يجوز أن تقول: ضربت زيدًا قائمًا (وأنت تريد "قائمًا" حالا للفاعل). (245/2).
5. لا تقولُ: زيدٌ قائمًا في الدارِ. (219/1).
6. قبيح قولك: مررت بامرأةٍ أبوها شريفٌ وكريمةٌ. (62/2).
7. لا تقولُ: مررت وزيدٍ بعمرٍو. (77/2).
8. لم يجز أن تقول: هو وجهًا حسنٌ. (229/2).
9. لا يجوز قولك: له عندي زيتًا رطلٌ. (229/2).
10. لا يجوز قولك: له عندي درهمًا عشرون. (229/2).
11. لا يجوز أن تقول: زيدًا إن تضرب أضرب. (236/2).

التحليل:

امتنع في التركيب الأول الإضمار قبل الذكر؛ فالضمير في "غلامه" عاد على المفعول به، وهو متأخر لفظًا ورتبة، وهذا غير جائز. والصواب: ضرب زيدًا غلامُه.

في التركيب الثاني لا يجوز أن يتقدم معمولا المصدر عليه، فامتنع في هذا التركيب تقدم "دارك" المنصوبة بـ "دخول". والصواب أن يأتي المفعول به بعد المصدر أي: أعجب زيدًا دخولُ عمرٍو دارَك.

وفي التركيب الثالث امتنع التقديم لالتباس المعنى، وامتنع التأخير في التركيب الرابع لالتباس المعنى أيضًا؛ ففي التركيب الثالث يمتنع أن يكون "راكبًا" حالا لزيد؛ لأن العامل في "زيد" الباء، فلما كان الفعل لا يصل إلى "زيد" إلا بحرف جر، لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف، والصواب: مررت بزيدٍ راكبًا، وفي التركيب الرابع: إذا كان السامع لا يعلم من القائم، الفعل أم المفعول، لم يجز أن يفصل بين الفاعل "التاء" والحال "قائمًا" بـ "زيد" والصواب: ضربت قائمًا زيدًا.

وامتنع في التركيب الخامس تقديم الحال "قائمًا"؛ لأنّ العامل فيها غير فعل، ولكن شيء في معناه، فقد انتصبت "قائمًا" بمعنى الفعل الواقع في الدار، والمعنى: استقر زيد في الدار، وفي هذه الحالة لا يجوز أن تقدم الحال على العامل. والصواب: زيدٌ في الدار قائمًا.

قبح في التركيب السادس تقدم جملة النعت "أبوها شريف" على النعت المفرد "كريمة"؛ لأنّ الأصل بالنعت أن يأتي مفردًا، وجملة النعت فرع، ولا يقدم الفرع على الأصل والصواب: مررتُ بامرأةٍ كريمةٍ وأبوها شريفٌ.

وامتنع في التركيب السابع تقديم المعطوف "زيد" على العامل "الباء". والصواب: مررت بعمرٍو وزيدٍ.

وامتنع في التركيب الثامن تقديم "وجهًا" على "حسن"؛ لأنّ الصفات العاملة عمل الفعل وجب تقديمها على معمولها، تشبيهًا بأسماء الفاعلين، والصواب: هو حسنٌ وجهًا.

وفي التركيب التاسع والعاشر امتنع تقديم التمييز على العامل فيه، فلا يجوز أن تتقدم "زيتًا" على "رطل" ولا "درهمًا" على "عشرون". والصواب: له عندي رطل زيتًا، وله عندي عشرون درهمًا.

في التركيب الحادي عشر امتنع تأخر ما حقه الصدارة، فامتنع تأخر "إن" الجزائية؛ لأنها لا تكون إلا في صدر الجملة، والصواب: إن تضرب زيدًا أضرب.

6- أمثلة افتراضية تدور حول مسألة العطف

1. يقبح أن تقول: "رُبَّ رجلٍ وأخيه منطلقَيْن. (39/2).
2. لا يجوز أن تقول: يا زيدُ وعمرًا. (67/2)
3. لا يجوز أن تقول: مرَّ زيدٌ بعمرٍو وبكرٌ خالدٍ. (69/2).
4. لا تقول: لم يقم عبد الله لا يقعد. (78/2)
5. ولا تقول: لن يقوم عبد الله لا يقعد. (87/2).
6. لا يجوز أن تقول: مررت به وعمرٍو. (79/2).

التحليل:

أشار ابن السراج في التركيب الأول إلى أن عطف "أخيه" على "رجل" قبيح؛ لأن "ربّ" تدخل على النكرة، وقبيح أن تعطف عليها –النكرة- ما يوحي بالمعرفة. والصواب: رب رجلٍ وأخٍ له منطلقَيْن.

وامتنع في التركيب الثاني عطف "عمرًا" على موضع "زيد"، ففي النداء لا يجوز، في عطف المفرد على المفرد، العطفُ على الموضع؛ لأنّ الصلة التي أوجبت البناء في "زيد" هي التي أوجبت البناء في "عمرو" وهما في ذلك سواء. والصواب: أن يعطف "عمرو" على لفظ "زيد" فتصبح: يا زيدُ وعمرُو.

وامتنع في التركيب الثالث عطف "بكر" و "خالد" على عاملين مختلفين، هما: الفعل والباء؛ لأنّ العطف على عاملين لا يجوز، وفي هذا التركيب عُطِف على عاملين: أحدهما يرفع والآخر يجر، فصارت الواو "العاطفة" رافعة خافضة في نفس الوقت، وهذا لا يجوز والصواب: مر زيدٌ بعمرٍو وبكرٌ بخالدٍ.

في التركيب الرابع والخامس، امتنع العطف على "لن" و "لم" باستخدام "لا"؛ لأنّ "لا" تجيئ في العطف لتنفي عن الثاني ما وجب للأول. والصواب: لم يقم عبد الله ولم يقعد، لن يقوم عبد الله ولن يقعد.

وفي التركيب السادس امتنع عطف "عمرو" على الهاء في "به"؛ لأنّه لا يجوز عطف الظاهر على المكنى المجرور من غير إعادة حرف الجر، والصواب: مررت به وبعمرٍو.

7- أمثلة افتراضية تدور حول مسألة الفصل

1. لا يجوز أن تقول: كان غُلامَهُ زيدٌ يضرب. (86/1).
2. لا يحسن أن تقول: آكلاً كان زيدٌ طعامَك. (89/1).
3. لا يجوز لك أن تقول: حب في الدار ذا زيدٌ. (141/2).
4. لا يجوز أن تقول: كانت زيدًا الحمى تأخذ. (237/2).
5. لا يجوز أن تقول: زيدٌ في اليومَ الدارِ. (23/2).

التحليل:

لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب. ويظهر في التراكيب السابقة استعمالاً ممتنعًا، ففي التركيب الأول يمتنع الفصل بين "كان" وما عمله فيه "زيدٌ" بما لم تعمل فيه "غلامُه"؛ لأن "غلامه" متعلق بالجملة الفعلية "يضرب" وليس لـ "كان" فيه سبب. والصواب: كان زيدٌ يضرب غلامَهُ. وامتنع التركيب الثاني من أجل أنه فُصل فيه بين "آكلاً" وما عملت فيه بعامل آخر "كان". والصواب: كان زيدٌ آكلاً طعامَك.

وفي التركيب الثالث فُصل بين متلازمين لا يجوز الفصل بينهما (فعل بني مع اسم حتى صارا بمنزلة اسم واحد) فالفعل "حبّ" مع الاسم "ذا" بمنزل اسم واحد يمتنع تفرقتهما. والصواب: حبذا في الدار زيدٌ.

وفي التركيب الرابع فصل بين "كان" واسمها بأجنبي؛ لأن "زيدًا" ليس بخبر "كان" ولا اسم، بل هو متعلق بالجملة الفعلية "تأخذ". والصواب: كانت الحمى تأخذ زيدًا.

وفي التراكيب الخامس فصل بين الجار والمجرور بحشو، وهذا لا يجوز؛ لأنهما بمنزلة الاسم الواحد. والصواب: زيدٌ في الدارِ اليومَ.

8- أمثلة افتراضية تدور حول مسألة المطابقة في العدد

1. لا يجوز أن تقول: مررت برجلَيْن مقطوعَيْ إحدى الآذان. (16/2)
2. ولا تقول: مررت برجلَين مكسوري أحد الجنوب. (17/2).

التحليل:

"أحد" لا تثنى ولا تجمع، وكذلك "إحدى"، ولا يجوز وضعها في موضع يلزم تثنيتها أو جمعها، وفي كلا التركيبين: الأول والثاني، يلزمك أن تثني "أحد" كي تتطابق مع ما قبلها في العدد؛ لأن أذن كل رَجُل مقطوعة (في المثال الأول)، وجنب كل أحد من الرجلين مكسور (في المثال الثاني). والصواب أن تقول: مررت برجلٍ مقطوع إحدى الأذنين، وبآخر كذلك. ومررت برجل مكسور إحدى الجانبَيْن وبآخر كذلك. ولو قلت: مررت برجلين مكسوري أحد الجنوب، وأنت تريد أحدهما مكسور الجنب، جاز على قبح؛ لأن تأويله: مررت برجلين مكسور أحد جنوبهما (ابن السراج، 1988: 17/2).

الخلاصة

تناول البحث عبارات تمثيل مفترضة، لم تُسمع عن العرب، جاء بها النحوي من تصوره وافتراضه، ثم حكم عليها بالخطأ وعدم الجواز. جمعتها من مؤلَّفينِ، وبعد دراستها تبين ما يأتي:

- الغاية الأساسية من النحو الافتراضي هي غاية تعليمية؛ يصطنعه النحوي ليؤكد به صحة الصحيح.
- معظم الأمثلة الافتراضية لا تحمل في مضمونها قيمة دلالية؛ فالعبارة لم يُقصد بها المعنى، بل يؤتى بها، غالبًا لبيان ما فيها من الخطأ والمخالفة للقاعدة النحوية؛ كي يستوعب المتعلم المسألة النحوية المراد توضيحها، مثل: "زيد أفضل الحجارة" (ابن السراج، 1988: 6/2).
- يكثر ابن السراج بشكل واضح من الأمثلة الافتراضية الممتنعة، ويشير إليها إشارة واضحة، محذرًا من استخدامها؛ لأنها تراكيب خرجت عن قياس العربية، ولم تسمع عن العرب. ويستخدم بكثرة عبارة "لا يجوز" لتوضيح ما يجوز.
- يذكر الفراء الآية القرآنية المراد توضيحها، ثم يعرض مثالاً افتراضيًا ممتنعًا؛ لأجل إظهار دقة التركيب في تلك الآية، فالضد بالضد يعرف. ومثال ذلك: عندما أشار إلى عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه ذكر في البداية قوله تعالى: "إنّ هذا لهو حق اليقين" [الواقعة 95] ثم اصطنع مثالاً مغلوطًا وهو: حق الحق، ويقين اليقين، وبين وجه الخطأ فيه، ليدل على أن تركيب الآية في غاية الدقة؛ لاختلاف المعنى بين "الحق" و"اليقين" لذلك جازت الإضافة فيها. (الفراء، 2001: 330/1)
- يستخدم النحاة مصطلحات تحكيمية متنوعة للحكم على المثال الافتراضي الممتنع حسب درجة مخالفته للقاعدة، مثل: "لم يجز"، "لا يجوز أن تقول"، "محال قولك"، "قبيح أن تقول"....
- الرتبة، والفصل، والعطف، من أكثر الموضوعات التي ترد فيها عبارات التمثيل الافتراضية الممتنعة في عينة الدراسة.

التوصيات:

يوصي البحث بالاهتمام بموضوع الافتراض النحوي الممتنع، ذي الطابع التعليمي؛ الذي يصطنعه النحوي ليؤكد به صحة الصحيح؛ فيذكر أمثلة ممتنعة وينص على عدم جوازها كي لا يقع فيها المتعلم. أمّا الأمثلة الممتنعة التي يراد بها إظهار مهارة أصحابها في إيجادها، فتلك تعيق الفهم على المتعلّم المبتدئ، فلا تتحقق بها الغاية المرجوة من موضوع الافتراض النحوي الممتنع—الغاية التعليمية، فجدير بنا ألا نحاول الابتعاد بالبحث النحوي، وبالمادة النحوية عن غايتها – الفهم والإفهام، بأن ندخل فيها بحوثًا هي أقرب إلى الجدل العقيم منها إلى الدراسة اللغوية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم.

ثانيًا- المصادر والمراجع:

المصادر:

1. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (1988). الأصول في النحو. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988م.
2. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (2001). معاني القرآن. ط3. تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. القاهرة: دار الكتب المصرية.

المراجع:

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1913). الخصائص. ج1. ط2. تحقيق محمد علي النجار. لبنان: دار الهدى.
2. بدارنة، حنان أمين. (2008). عبارة التمثيل عند سيبويه "باب التوابع نموذجاً"، رسالة للحصول على درجة الماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، إشراف الدكتور: محمد الهزايمة.
3. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (1969). الحيوان. ج1. ط3. بيروت: دار الكتاب العربي.
4. حسن، عبدالله أحمد جاد الكريم. (2015). الافتراض النحوي (الافتراض في النحو). شبكة الألوكة الأدبية واللغوية. https://www.alukah.net
5. الحلواني، محمد خير. (1979). المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
6. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. (1997). تاريخ بغداد أو مدينة السلام. بيروت: دار الكتب العلمية.
7. الدلابيح، محمد فضل ثلجي. (2005). دليل القاعدة النحوية عند سيبويه. اربد: دار الكتاب الثقافي.
8. سعيد، عبدالوارث مبروك. (1985). في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية. ط1. الكويت: دار القلم.
9. السيوطي، جلال الدين. (2003). الأشباه والنظائر في النحو. ط3. تحقيق عبد العال سالم مكرم. القاهرة: عالم الكتب.
10. القرطبي، أبو عمرو يوسف. (2003). جامع بيان العلم وفضله. تحقيق فواز زمرلي. لبنان: دار ابن حزم.
11. محمد بن حسن الشيباني. (1990). المبسوط. ط1. تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، بيروت: عالم الكتب.